الأمم المتحدة

E/2012/NGO/34

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدَّم من مؤسسة الشيخوخة الصحية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

150612 140612 12-30837 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

ينبغي أن يتاح الحق في العمل لجميع من لديهم القدرة على أن يعملوا بما يضمن لهم ضمان دخلهم ويحفظ كرامتهم. وفي عام ٢٠١٢ لا تزال العمالة اليدوية هي المسيطرة في الهند مع وجود غالبية من اليد العاملة الزراعية. وهذه العمالة تحصل على دخل منخفض، كما أن غالبية الناس يعانون من الفقر.

والتغيرات في السياسة الاقتصادية والتحولات في متطلبات القطاع العام والقطاع الخاص تمثل تحدياً بالنسبة لقوة عمل قد تكون قيمة مهاراتها وقدراتها الحالية آخذة في النقصان. وفرصة إعادة التجهيز ليست متاحة أمام كل فرد، كما أن تغيير العمل لا يضمن الحصول على عمل ''كريم'' بديل. ويتعيَّن على كثيرين في الهند أن يرضوا بما هو متاح لهم.

والعمال كبار السن هم من بين الفئات التي تعيَّن عليها قبول الحل الوسط. فوضعهم بالنسبة للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام والمتسم بالمساواة محفوف بالمخاطر، كما أن سنهم وتخلف مهاراتهم يتعارضان مع مصالحهم. وبينما كان صانع الأحذية القروي موضعاً للتقدير لصنع الأحذية والصنادل الجلدية يدوياً على المستوى المحلي فإن الصنادل البلاستيكية أو المطاطية هي السائدة. ما هي احتمالات إعادة التجهيز؟. المسألة ليست في حد ذاتها مسألة قدرات إنتاجية ولكنها مسألة تتعلق بما هو شائع في الأسواق، بل وفي المناطق التي يقيمون فيها.

هل من الممكن أن يؤدي التوظيف، في حد ذاته، إلى زيادة القدرة الإنتاجية؟. إن خطة الهند الرئيسية لضمان العمل الموضوعة في إطار قانون ضمان الحد الأدنى للوظائف في المناطق الريفية على المستوى الوطني تستهدف قوة العمل الريفية وتتيح للأفراد العمل في مناطق إقامتهم لفترة ١٠٠ يوم سنوياً في أعمال تتطلب مستوى مهارة منخفض. وهذا من شأنه أن يجعل الدخل غير مضمون لفترة تصل إلى ٢٦٥ يوماً في السنة، كما أن له أثر محدود أيضاً بالنسبة لتغيير المهارات أو رفع مستواها.

ومع تعهد الهند بتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية الشاملة فإنها تحولت في اتجاه التحرر، كما يعمل القطاع الخاص وقطاعا الصناعة والتجارة في سوق تسيطر عليه هذه القطاعات بشكل متزايد. ولا تزال نسبة كبيرة من الناس تعيش في حالة فقر، كما أن مستوى ضمان العمل والدخل عند حدّ الكفاف. وعلى الرغم من أن عدد خطط التنمية الوطنية الخمسية بلغ ١١ خطة فإن البطالة ونقص فرص العمل مستمران، كما أن المعوزين ليست لديهم القدرات المطلوبة الآن. وعدم توفر فرص العمل ''الكريم'' أمام الفئات الأكثر

ضعفاً هو جانب سلبي متوقع لهذا الوضع. وينبغي تشجيع الهند على أن تعمل من جديد على تحقيق الهدف المتمثل في المساواة في ضمان العمل.

ومن بين الملايين الذين يعملون في الهند في أعمال مهينة للحصول على عائد ضئيل يمثل العمال الأطفال والعمال المسنين الفئتين اللتين لديهما أقل قدرة على المساواة. وينبغي توفير الحماية من العمل للأطفال الذين يقل سنهم عن سن التعيين. والمسنون يوصفون بأنهم قد تجاوزوا سن العمل في حين أن لديهم الكثير الذي يمكن لهم أن يقدموه ويسهموا به. وينبغي حمايتهم من الاستبعاد.

وهناك حاجة إلى دراسة التشكيل العمري الحالي بالنسبة للعاملين الضعفاء في الهند. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد العاملين الأطفال ١١ مليون طفل، وهناك تقديرات تشير إلى عدد أكبر. والأطفال، الذين يمثلون نسبة ٤٠ في المائة من عدد السكان في الهند، يزيد عددهم بدرجة كبيرة عن عدد المسنين. ومن بين الأشخاص الذين يزيد سنهم عن ٦٠ سنة في الهند والبالغ عددهم ١٠٠ مليون شخص تبلغ نسبة الأشخاص الذين لا يتوفر لهم مصدر للدخل ٦٥ في المائة. وتشير البيانات الرسمية إلى أن عدد العاملين الذين يزيد سنهم عن ٦٠ سنة يبلغ ٢٨ مليون عامل. ولهذا فإن غالبية المسنين لا يعملون ولا يحيون حياة كريمة حتى إذا كانوا قادرين على العمل. وهؤلاء يستحقون معاملة أفضل.

وعدم أخذ استمرارية قدرات العاملين المسنين في الاعتبار قد يؤدي إلى أن تفقد الأمم مورداً متاحاً. وهناك حاجة إلى التفكير الواقعي والإبداعي عند وضع الاستراتيجيات الوطنية للتوظيف في الأعمال الإنتاجية. وينبغي تشجيع الهند وبلدان أخرى على التشاور مع الجيل الذي يشهد صامتاً فترة يمكن له أن يعمل على إثرائها.